

جولته في الجبوت

بحث في املاك الدولة - الحالة الاقتصادية
في سورية ولبنان

بحث في اصول الدولة

قابل عمر « الزراعة الحديثة » (ص ١٠٠) الامير مصطفى الشاهي ، مدير املاك الدولة في سورية،
والتي عليه عدة اسئلة في ما يتعلق باراضي املاك الدولة ، فاجاب عنها الامير اجوبة مفيدة من
حيث التاريخ والزراعة رأينا ان نتطغ منها ما يلي : (الزراعة الحديثة ، نيسان ١٩٣٢ ص ٢٧٤)

١ كيف اتصلت املاك الدولة بها ؟

املاك الدولة على انواع منها الابنية كدور الحكومة ومخازن الدرك
والشرطة وابنية المدارس وغيرها . ومنها الاراضي الخالية والمحلولة . ومنها
الاملاك المدورة وهي اهم الجميع وعليها تقصر حديثنا .
كان المنفور له السلطان عبد الحميد ماهراً في امتلاك الارضين . وكان له
عمال دايبهم تحمي الاراضي الخالية وتسجيلها على اسمه في سجلات التملك كما
كنوا يتقدمون لثراء كل ارض تيممها الحكومة بالمزايدة اما لانها حلت عن
اصحابها المتوفين بلا وراثه او لانها ما وضعت الحكومة يدها عليه لقاء ديون
عجز المدينون عن تسديدها . وهكذا امتلك السلطان المشار اليه في بلاد الشام
وحدها مساحة من الارض واسعة تقدر بنحو ١٥ مليون دونم منها ستة ملايين
دونم تسمر في ايماننا هذه ، وثلاثة ملايين دونم قابلة للاستثمار لكنها اليوم
خالية من الصمران ، والباقي يصب استثماره لاسباب شتى اهمها كون تلك الاراضي
تقع في اقاليم امطارها قليلة لا يزيد ارتفاعها في السنة على ٢٠٠ مليمتر ولهذا قلما
يستفاد منها في غير رعي الماشية .

ولما اعلن الدستور العثماني تنازل السلطان عبد الحميد عن املاكه الخاصة اي الاملاك المدورة لخزانة الدولة العثمانية بارادتين سنيتين مؤرختين في ٢٦ آب ١٣٢٤ و ٢٠ نيسان سنة ١٣٢٥ رومية. (٨ ايلول ١٩٠٨ و ٣ ايار ١٩٠٩) لها مليون ليرة ذهبية تدفع له من الخزانة المذكورة لتسديد ديونه الخاصة. ثم جاءت المادة الستون من معاهدة لوزان فقضت بأن تحمل الدول المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية مكان تلك الامبراطورية في امتلاك كل ما كان يعرود لها، وخصوصاً ما كان تنازل عنه السلطان عبد الحميد لخزانتها. وبذلك اصبحت املاك السلطان المشار اليه من املاك الدولة السورية الخاصة.

٢٢ اين تقع هذه الاملاك وما هو متوسط وارداتها ؟

يقع معظم الاملاك المذكورة شرقي حمص و سلمية وفي الحماة. وفي اقضية منبج والباب وجبل سمان واداب. وفيها اليوم ٨٥٤ قرية او مزرعة عامرة يبلغ مجموع مساحتها نحو ستة ملايين دونم كما قلت ويشتمل فيها نحو عشرين الف اسرة زراعية.

وتقلّ الينابيع والانهر في تلك الاراضي فلا يزيد ما يسقى منها على ثلاثين الف دونم تقريباً. اما الباقي فن الاغذاء. اي متا يزرع على المطر ولذلك فهو لا يعد من الاراضي الفنية اجمالاً. ولا تجود فيه الا الجيوب الشتوية وبعض الزروع الصيفية في العميق من الاتربة.

واذا ما علمت ذلك ادركتم السبب الذي يجعل واردات بيت المال من الاراضي المذكورة قليلة بالنسبة لمساحتها الواسعة. فالدولة تستوفي ١٧'٤٠ الى ٢٢'٥ في المائة من محاصيل المستأجرين ومن ضمنها العشر القانوني. ويبلغ مجموع واردات الدولة من ذلك خمسمائة الف ليرة سورية الى ستمائة الف في السنين المعتدلة اي التي تكون فيها الامطار واثمان الجيوب اعتيادية.

٣ هل تظنون بيع هذه الاملاك انفع ام ترجحون بقاءها على حالها ؟

ذكر الامير قلة فائدة الحكومة من استئثار املاكها بنفسها . . . وعخم قائلاً :

كنت اقتدرت على الحكومة ان تبيع املاكها على صور شتى : فالارض المستغلة تباع بالمرأسة من فلاحها دون غيرهم على ان يدفعوا الثمن اقساطاً في

مدة عشر سنين الى خمس عشرة سنة . والارض الحالية تجزأ وتؤجر للفلاحين الذين يريدون عمارتها ريثما تباع منهم او تباع بالمزايدة عند فقد الفلاحين . اما عقارات الدولة في المدن فكلها تباع بالمزايدة الطنية .

وقد قبلت الحكومة والسلطة المنتدبة بهذه الاسس ، واصدر المفوض السامي قراراً مرقماً برقم ٢٧٥ وموزحاً في ٥ ايار ١٩٢٦ يقضي باتباع هذه الحطة ويبين طرق البيع فيها باسهاب .

وقد سرنا على هذا النوال منذ ذلك التاريخ فبمنا حتى اليوم اكثر من ٢٥٠ قرية كما بعنا معظم عقارات المدن واتخذنا برنامجاً يقضي بان لا يقل ما يباع في السنة الواحدة عن خمسين قرية بادى بدء . ومائة قرية بعد الآن .

الحالة الاقتصادية في سورية ولبنان

الفى الدكتور جورج فرشييه في الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي بالقاهرة خطبة اجمالاً بحالة الاقتصادية في سورية ولبنان ، لمحصتها « الهلال » في عددهما الاخير (حزيران ١٩٣٢ ص ١١٠٧) فرأينا ان نعيد قراءتها بما قاله الخطيب عن التنظيم الاقتصادي في بلادنا :

ان هذا التنظيم يقضي القيام بمشروعات اقتصادية كبيرة ، والمشروعات تحتاج الى اموال كثيرة لا تتحملها ميزانية البلاد . ولذلك فكر ولاية الامور في هل من الحكمة ومن المصلحة عقد القروض في الخارج لاستغلال موارد البلاد . ويقال بوجه الاجمال ان الاهالي يرغبون في عقد تلك القروض لاعتقادهم ان الفائدة التي يجنونها من استثمار الاموال الاجنبية تعود عليهم بالربح . الا ان اعتبارات سياسية واقتصادية حالت اخيراً دون عقد تلك القروض .

ولا بد لنا هنا من كلمة عن نظام الانتداب فهو يقضي بوضع تلك البلاد تحت رعاية فرنسة وان تكون الدولة المنتدبة شبه وصي ، وان تقتصر مهبتها على اعادة تنظيم البلاد سياسياً واقتصادياً بالتدرج .

فترى من هذا ان نظام الانتداب هو ضرب من الحماية المؤقتة ، وان البلاد انما وضعت تحت وصاية الدولة المنتدبة لكي تتولى هذه تدريجاً للحصول على استقلالها بمرور الزمن .

وانت تعلم ان اعظم مظهر للاستقلال هو الاستقلال المالي . وطبيعي ان

الجماعات او الحكومات التي تفرض البلاد الواقعة تحت الانتداب تطلب الضمانات الوافية للاموال التي تقرضها . وليس نظام الانتداب ضاماً من هذا القبيل اذ يكفي ان تكون الكثرة في مجلس النواب الفرنسي يوماً ما في جانب الذين يقولون ان فرنسا تخسر باصرارها . على الاحتفاظ بانتدابها على سورية اكثر مما تكسب حتى يسقط ذلك الضمان . وفي الواقع ان البلاد قد كانت معرضة غير مرة لمثل هذا الانقلاب الخطير . وما تزال تجهل ما يمكنه المستقبل .

وقد اقترح بعضهم ان تضمن فرنسا نفسها القروض التي تحتاج اليها البلاد . وفي هذه الحالة يتمتع لبنان وسورية بالمزايا التي تتمتع بها الجزائر ومراكش والمند الصينية حيث تستمر رؤوس الاموال الاجنبية . على ان الدوائر المالية والسياسة الفرنسية تجد في معاملة سورية ولبنان بمثل تلك المعاملة صعوبات جمة . اضافة الى ذلك ان ثورة الدروز والثورة السورية احدثتا اثرًا سيئاً من الوجهة المالية . ومع ان تينك الثورتين اخدتا فقد ظل المليونين ينظرون الى البلاد الواقعة تحت الانتداب بعين الحذر وعدم الطمأنينة .

ومنذ سنتين تحسنت الحالة واستتب الامن في تلك البلاد ، فاستأنف المير بونو مساعيه في سبيل عقد قرض في الخارج بضمان الحكومة الفرنسية . وكان ثمة مشروع ينتظر له نجاح عظيم من هذا القبيل لولا ان الحوادث تطورت بعد ذلك تطوراً غير منظر .

ففي خلال سنة ١٩٣٠ وضعت مصلحة الاشغال العمومية برنامجاً لمشروعات كبيرة كان يراد القيام بها على شروط مالية ملائمة بمعونة الدولة المتدبة على ان تقدم هذه الدولة جانباً من اموال التمريضات المستحقة لفرنسة على المانية بمقتضى مشروع يوتغ . ومن ضمن تلك المشروعات انشاء خطوط . واحلات كهربائية بين مراكز الانتاج ومراكز « التصريف » . وقد قدرت الاموال اللازمة لها بحمسة وسبعين مليون فرنك ، يؤخذ سبعون مليون فرنك منها من اقساط التمريضات الالمانية . ومنها مشروع انشاء خط حديدي بين بيروت وطرابلس قدرت نفقاته بمائة وخمسين مليون فرنك ، يؤخذ ٥٥ مليوناً منها من اقساط تلك التمريضات . ومشروع آخر لانشاء خط حديدي بين حمص ودير الزور

قدرت نفقاته ٢٢٠ مليون فرنك ، يؤخذ نصفه من اقساط التمريضات . ومشروع آخر لتوسيع ميناء بيروت قدرت نفقاته بمخمة وسبعين مليون فرنك ، يؤخذ ١٥ مليوناً منها من تلك الاقساط . ومشروعات ري كبيرة قدرت نفقاتها بجائتي مليون فرنك كان يراد اخذ ٧٥ مليوناً منها من التمريضات . وانشاء مصلحة للتلفونات قدرت نفقاتها بستين مليوناً من الفرنكات .

هذه بعض المشروعات التي كان في النية القيام بها والاستماتة على تنفيذها باقساط التمريضات الالمانية . الا ان سره الحالة المالية في المانية في السنة الماضية قضى باعلان الموراتوريوم وتأجيل تسديد اقساط الديون والتمريضات باقتراح المستر هوغر رئيس الولايات المتحدة ، قضى على مشروعات المفوضية الفرنسية .

ولكن — هل في ذلك ما يدعو الى الندم ؟

لا نعتقد ذلك . فلو ان سورية ولبنان انشأتا في السنين الاخيرة خطوطاً جديدة ، لكان نصيب هذه الخطوط اليوم عجزاً هائلاً كبيراً بسبب الازمة الاقتصادية العالمية ، وبسبب المبوط العظم في اسعار المواد الاولية . وقد أصيبت سكة حديد دمشق وحمه منذ العام الماضي بعجز كبير . فلو ان البلاد المشمولة بالانتداب عقدت قروضاً بضمان خطوطها الحديدية ، فالارجح ان ميزانيتها كانت ترمق باعبا تنو بها .

ولو ان السدود والقناطر اقيمت في البلاد ومشروعات الري والصرف انجزت لكانت نفقاتها اعظم بكثير مما لو انشئت الآن . والارجح ان ايراداتها ما كانت تكفي للانفاق عليها ولتسديد اقساط قروضها . كذلك لو عقدت البلاد قرضاً لتوسيع زراعة اشجار التوت وترقية صناعة الحرير لافضى ذلك الى الافلاس . فقد كان سعر الكيلو من احسن اصناف حرير ليون منذ ست سنات ٣٦٦ فرنكاً . فهبط في سنة ١٩٣٠ الى ٢١٥ . ثم هبط في اوائل العام الحاضر الى ١١٠ ، كذلك هبطت اسعار الصوف والقطن والمطاط وغيره .

والخلاصة ان من حسن حظ البلاد الواقعة تحت الانتداب ان العوامل المالية والاقتصادية والسياسية قد حالت حتى الآن دون عقدها القروض في

المخارج في خلال السنين الماضية اذ ليس من الحكمة عند القروض واستثمارها في ابان التضخم النقدي .

وان تطور الحوادث في السنوات الاخيرة يثبت لنا انه ليس من المصلحة العامة استثمار رؤوس الاموال الاجنبية الكبيرة في بلاد زراعية اذا عرضت منتجاتها على اسواق العالم كانت عرضة لهبوط السعر ، فالزراع الذي ليس مديناً لأحد شيء . يستطيع ان يتال بلفة الميثل لانه يمش على انتاج ارضه . واذا هبطت اسعار غلاله اقتصد في نفقاته ما وجد الى الاقتصاد سيلاً . ولكن اذا كان مرهقاً بالدين وكان مضطراً الى تسديد اقساط ذلك الدين اصبحت حالته لا تطاق . ومن المحتمل ان نكون متجهين نحو اليوم الذي يفاد فيه تعديل الاسعار . واذا ذلك تصحح البلاد الراقمة الآن تحت نظام الائتداب اكثر استمداداً للقيام بالمشروعات الحيوية التي سبقت الاشارة اليها . لاسيما ان التقدم الذي قد تم في بضع السنوات الاخيرة يشمل جميع مرافق البلاد العامة . فقد تحسن النظام الاقتصادي وزاد عدد السكان وتحسنت الشؤون الصحية . وكل ذلك عوامل تدعو الى الارتياح . وهناك مشروع اقتصادي عظيم سيكون مصدر خير للبلاد وقد بدى بالاعمال التمهيدية له وسيتم بالاموال الاجنبية ، ونعني به مشروع سد انابيب البترول من الموصل الى طرابلس الشام . وستنقل هذه الانابيب ٢٥ في المائة من ذلك البترول الى طرابلس . ولا يخفى ان رخص المازوت سيرقي الزراعة ، ويدخل عليها الآلات التي تدار بالمحركات .

ويسرنا ان نقول ان البلاد تتجه الآن نحو الاستقلال سواء أكان في شؤونها السياسية ام في شؤونها الاقتصادية . واسباب نظامها الاقتصادي متين لان البلاد قد كانت تعتمد حتى الآن على مواردها الخاصة . وفي امكانها ان تقدم تقدماً صحيحاً اكثر مما لو كانت تعتمد على رؤوس الاموال الاجنبية . وقد استطاعت البلاد على الرغم من الازمة الاقتصادية التي تجرف اليوم العالم ان تدبر شؤونها الاقتصادية من دون ان تعتمد القروض الاجنبية ، وان ترمق نفسها بتدبير تلك القروض كما هي الحالة في جميع بلدان اوربة تقريباً .